كلامهم فانبوهم وأقول هو وإن جرى على هذه القاعدة فقد خالفها في قاعدة أخرى وهي
أنه متى اجتمع بدل ونعت قدم النعت لأنه كالجزء من متبوعه وأخر البدل لأنه تابع
كلا تابع من حيث إنه كالمستقل لتحقيقه العامل والاكتفاء به فإنه إذا حصل تشريك
الصفات بدلا وذو الطول الواقع بعده صفة تحقيقا لهذه القاعدة مع أنه قد تقدم
هذا البدل صفة أخرى فصار مكتنفا بصفتيه فلزم إدخال ما هو كالأجنبي بين شيئين
هما كالجزء بينهما قبلها وذلك غير مناسب فظهر السهو باعتبار ذلك فإن قلت
لعل الحامل على هذا جعل قوله ذو الطول نعتا وليس في كلام أبي حيان ما يقتضيه فلم لا
يجعل بدلا فلا يلزم هذا المحذور قلت الكلام في عبارة الزمخشري التي تعقبها
أبو حيان ومقتضى قوله في الكشاف أن الزجاج جعله بدلا بين الصفات أن لا يكون
ذو الطول بدلا إذ لو كان لم يقع تشريك الصفات بين الصفات بل ثم بعدها وهو واضح
وأما المناقشة الثانية وهي تخطئة الزمخشري في قوله لما صودف بين هذه المعارف
هذه النكرة وهو هنا معترض بأن كلها أبدال وتقرير ما ظاهر من كلام الشيخين
بجوابه من ثلاثة أوجه الأول أن مبنى هذا الاعتراض على منع دخول الفاء في
جواب لما وهو ممنوع فقد نص ابن مالك على جوازه مستدلا بقول الله تعالى فلما
نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد فإن قلت لا دليل له في هذه الآية لاحتمال أن يكون الجواب
فيه محذوفا وما قيل تقديره انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك
قلت هو احتمال مرجوح والظاهر خلافه فقد ورد جواب لما مقترنا بإذا
الفجائية وورود أشباهها قال الله تعالى فلما كشفنا عنهم الرجز إلى أجل هم بالغوه
إذا هم ينكثون وقال تعالى فلما أنجاهم إذا هم يبغون في الأرض بغير الحق وقال
تعالى فلما نجاكم إلى البر إذا هم يشركون وهذا دليل على أن جواب لما يجوز أن يكون جملة
اسمية وإذا جاز ذلك فلا مانع من اقترانها بالفاء في الآية التي أوردها ابن مالك

ع

مع أنه على خلاف الأصل والفاء وإذا الفجائية أختان في ربط الجواب بالشرط فإذا ارتبط
بأحدهما تركيب جاز أن يرتبط بالأخرى ولا فرق فإذن الظاهر ما قاله ابن مالك من أن
الجواب في الآية التي استدل بها من الجملة الاسمية وأن الفاء رابطة الجواب فإن قلت
هذا في الجملة الاسمية وأين وقوعه في الفعلية قلت يدل عليه قول الشاعر

لما اتقى بيد عظيم جرمها . فتركت ضاحي جلده يتذبذب .

لأن ابن هشام صرح في المغني بأن الفاء فيه زائدة وعليه فلا يكون البيت شاهدا على
المدعى الثاني سلمنا امتناع دخول الفاء على جواب لما لكن لا نسلم أن الجواب في
كلام الزمخشري مذكور حتى يلزم ما قاله أبو حيان وإنما هو محذوف تقدير الكلام
فعند لما صودف بين هذه النكرة وهو هنا انقطع هذا القول عن الصواب فقد
أذنت هذه المعطوفة بالتجميع لتلك التوابع أبدالا غير أوصاف ويدل
على هذا الجواب المحذوف قوله فيما سبق تبوطا وقرينة غير واضح على
جواز الحذف لأنه لا عن قيام الدليل فلم لا يكون هذا منه الثالث سلمنا أن
جواب لما لا يقترن بالفاء وأنه في عبارة الزمخشري مذكور لا محذوف لكنا لا نسلم
أن مجموع قوله فقد أذنت جواب وإنما الجواب هو قوله أذنت وأما قد فهي
هنا اسم بمعنى حسب والفاء الداخلة عليه كالفاء الداخلة على قط في قوله
افعل كذا فقط إذ لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وهو هنا فحسب
أذنت هذه المعطوفة بما قلنا من دعوى البدلية في جميع التوابع والشيخ
أبو حيان جعل أن قد حرف داخل على الفعل مثله في قولك قد قام زيد فسارع
إلى تخطئة الزمخشري فلو تأمل ما قلناه ولاحظه الموفق لا ارتضى غيره وأما
المناقشة الثالثة وهي ما لزم على كونها أبدالا من تكرير البدل وهو ليس
بدل البداء فليست بدلا في الشيخ قد أقر على نفسه بعدم الاطلاع على نحو هذه المسألة

ع المعارف منه

Copyright © King Saud University